العسكري يطلب الكشف عن أسماء المطالبين بالعجلات المدرعة

النواب يتركون مصفحاتهم.. وخلاف على مصير مخصصاتها

استغنى البرلمان امس عن المصفحات التي صوت عليها في وقت سابق ضمن موازنة ٢٠١٢، وسط استمرار الخلافات بين النواب الذين يصر البعض منهم على ضرورة الابقاء عليها او نشر أسماء الذين يمتلكونها امام الرأي العام.

عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عمار طعمة في مؤتمر صحفي عقده بمبنى قصر المؤتمرات وحضره مراسل المدى في البرلمان قال ان "التصويت على إلغاء شراء المصفحات جاء تماشيا مع مطالب الشعب والمحرومين".

□ بغداد / اياد التميمي

مجلس النواب

نواب من مختلف الكتل اعتبروا قرار الإلغاء جاء بمثابة "جرعة تخدير"، ولا يزال نواب يطالبون بمنحهم هذا النوع من العجلات متذرعين بأن مقراتهم بعيدة وفي مناطق غير آمنة.

عضو ائتلاف دولة القانون النائب سامي العسكري كشف عن تقديمه مقترحاً خلال جلسة البرلمان، امس الثلاثاء، يطالب فيه بنشر أسماء الذين يملكون سيارات مصفحة، معتبراً أن الأيام الأخيرة شهدت مزايدات سياسية بهذا الشأن.

وقال العسكري لمراسل المدى في البرلمان ، "اقترحت في جلسة مجلس النواب ثلاثة أمور تتعلق بموضوع السيارات المصفحة بعد أن شهد الأسبوعان الماضيان إثارة عاصفة بشأنه قوبلت بتغطية إعلامية واسعة"، مبيناً أن "المقترح الأول يقضي بأن يضع البرلمان قائمة بأسماء الذين يريدون الحصول على سيارات مصفحة، فضلاً عن الذين لا يريدونها، كي يتم إطلاع الرأي العام عليها".

وأضاف العسكري أن "المقترح الثاني يقضي بأن تنشر هيئة رئاسة البرلمان أسماء النواب الذين يملكون سيارات مصفحة"، لافتاً إلى أن "المقترح الثالث يقضي بمطالبة الحكومة بإصدار لائحة بأسماء الذين يملكون سيارات مصفحة سواء في دوائر الدولة أو الحكومة أو حتى من المواطنين". واعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي أن "هناك مزايدات سياسية في هذا الموضوع، ويجب الابتعاد عنها"، موضحاً أن "جميع الكتل الرئيسة صوتت على فقرة السيارات المصفحة خلال التصويت الأول".

وفي السياق ذاته صرح النائب عن كتلة المواطن عبد الحسين عبطان لمراسل المدى في البرلمان ان ما قام به النواب اليوم بالغاء قانون شراء سيارات مصفحة هو بمثابة عقار مهدئ وانه معنوي كون ان القانون الذي تم التصويت عليه لشراء السيارات يحتاج الى قانون للإلغاء ولا يجوز ان يلغى بقرار، مؤكدا على ان هناك نوابا مازالوا يصرون على امتلاكهم سيارات مصفحة لضرورة توفير جو امن.

وتابع عبطان " الغريب في الأمر ان النواب الذين صوتوا على القرار أنفسهم أمس صوتوا على إلغائه وكأن القانون حينها لم يشهد التصويت بالاغلبية مشددا على مقترح كتلة الفضيلة بتدوير الاموال الى منتسبي قوى الامن الداخلي وضحايا الارهاب .

واستدرك أن "رئاسة المجلس طلبت من اللجنة القانونية اعداد قانون بالتنسيق مع رؤساء الكتل وصياغة مشروع الإلغاء معتبرا ان "هناك تفاصيل كثيرة لم تكشف لغاية الان ".

وصوت مجلس النواب، خلال جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت في ٢٣ شباط ٢٠١٢، على شراء ٣٥٠ سيارة مصفحة للنواب بقيمة ٦٠ مليار دينار عراقي أي ما يعادل ٥٠ مليون دولار، ضمن إقرار الموازنة المالية.

من جانبه ابدى عضو لجنة الامن والدفاع سردار عبدالله استغرابه ما وصفه بتغير المواقف من قبل النواب واصفا الذين غيروا موقفهم من الذين صوتوا على الإلغاء(بغير الشجعان) معتبرا ان ما ذهبت اليه الكتل حول الموضوع كان سلوكا للمزايدات السياسية .

واضاف عبدالله خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وحضره مراسل المدى "الذي حدث للأسف مطالبة بعض النواب امتلاكهم سيارة مصفحة لهم متجاهلين مصالح البلد وما تشهده العملية السياسية من ازمة" وصفها بالخانقة .

واشار عبدالله الى ان الخاسر الاول بهذا الموضوع هو مجلس النواب متهما اطرافا في السلطة التنفيذية بتسقيط السلطة التشريعية عن طريق تشويه سمعتهم من خلال الاعلام وان يوصلوا صورة بأن مجلس النواب هو مجموعة من الاعضاء المترددين دائما ولا يوجد لديهم موقف ثابت.

منتقدا المعالجة التي قامت بها هيئة رئاسة البرلمان مطالبا الهيئة بالكشف عن اسماء النواب الذين صوتوا للقرار والذين لم يصوتوا للالغاء يوم امس.

منوها الى ان النواب الذين غيروا موقفهم بناء على ضغوطات رؤساء كتلهم غير شجعان ولم يستحقوا ان يكونوا ممثلين عن الشعب.

وكان التحالف الكردستاني قد نفى، الاتفاق على تحويل الاموال المخصصة للسيارات المصفحة الى ضحايا (الارهاب) والاجهزة الامنية، لعدم قانونية الغاء فقرة ضمن قانون تم اقراره بقرار يتخذ من مجلس النواب.

وقالت النائبة عن التحالف الكردستاني اشواق الجاف لمراسل المدى في البرلمان "لم يتم الاتفاق في جلسة اليوم على الغاء الاموال المخصصة للسيارات المصفحة وتحويلها الى الاجهزة الامنية وضحايا (الارهاب) على اعتبار ان القانون يحتاج الى مقترح لتعديله يقرأ قراءة اولى وثانية، من ثم يتم التصويت عليه في مجلس النواب".

واضافت قائلة "تقدم التحالف الوطني بمقترح لالغاء فقرة السيارات المصفحة وتحويل اموالها الى ضحايا (الارهاب) ودعم اجهزة الامن، غير ان اللجنة القانونية اعترضت على هذا المقترح واكدت عدم قانونية اتخاذ مثل هذا القرار".

وتابعت الجاف بالقول "تم تكليف اللجنة القانونية من قبل هيئة الرئاسة لاعداد تقرير عن الآليات القانونية التي يتم بموجبها الغاء الفقرة الخاصة بالسيارات المصفحة، ومن المؤمل ان تنجز اللجنة القانونية تقريرها الخاص نهاية الاسبوع المقبل، وبعدها تتم مناقشته دخل احدى الجلسات الرسمية".

وكان مجلس النواب قد اقر مادة ضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ تقضي بشراء ٣٥٠ سيارة مصفحة بكلفة ٦٠ مليار دينار تخصص لتنقل النواب.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

فيسبوك و٥ آلاف حائط عراقي

خلال آخر ١٠ أعوام تغيرت عاداتنا في التواصل مع ما يحدث في الدنيا، مرات عدة. فحتى نهاية التسعينات كنا ندمن الاستماع الى الراديو، فلا نبحث عن مجرد نشرات الاخبار، بل نتابع برامج ترفيهية ومسلسلات اذاعية يستمر بثها شهورا، اذ لم تكن التلفزيونات قادرة على تلبية الشغف نحو الجديد والمختلف. اما حين ظهر الستلايت والصحون اللاقطة والعرب سات وما شابه، فقد ماتت لدى معظمنا اجهزة الراديو، وصرنا مدمنين على التلفزيون بمئات المحطات التي يتيحها، حتى ان عاداتنا القرائية تضررت وراحت ساعات مطالعة الكتب التي نحب، تتقلص بشكل ملحوظ. وحين ظهر الانترنت تضرر التلفزيون الفضائي نفسه، فقد شاركه "بيت العنكبوت" او "الويب" مساحة الاهتمام وراحت محطات التلفزة الكبرى تدخل سباق النشر الالكتروني فتربط مواقعها بشاشاتها، او العكس. ويأبى التقدم الغربي الهائل الا ان يواصل "العبث" بعاداتنا، وهو لا يتوقف عن اخضاعنا لرياح تغيير تعيد هيكلة حياتنا بأعمق تفاصيلها، اذ لم نكد نعتد على مواقعنا الالكترونية المحببة حتى جاءنا الفيس بوك و"خربط" ميولنا وعاداتنا ثانية. وخلال بضعة شهور لم يكتف الفيس هذا بإسقاط عدة انظمة عربية وتعريض المنطقة النائمة لهزة لم نألف تحولا متسارعا مثلها منذ ألف عام، بل قام موقع التواصل بسحب كل اهتماماتنا وتحويلنا الى مدمنين حقيقيين على ارتياده. كل الفضائيات والصحف والاحزاب والمرجعيات صارت تفتح نوافذ داخل الفيس املا بأن تحظى ببعض الاهتمام. وآخر ما افعله شخصيا قبل النوم هو وضع مقالي اليومي على صفحتي الشخصية مقتنعا بأنه سيحظى بانتشار اكبر، سواء نشرت في "البينة الجديدة" لا سمح الله، أم "النيويورك تايمز" بلا فرق.

ولم يعد الفيس بوك مجرد ناقل لخبر، بل هو اشبه بجهاز "تخطيط قلب" او جهاز تخطيط عقل، موصول بأرواح الاصدقاء والزملاء يرسم هواجسهم وافكارهم الجديدة والكمية الكبيرة من الاشياء التي تلفت نظرهم. الكثير منا يبدأ يومه بملاحظة "حيطان" اصدقائه، كما يختم يومه بهذا. ولعلي محظوظ بأن اجد كل يوم عشرات الاشياء التي تستحق التوقف بين ما ينشره ٥ آلاف من اصدقائي على هذا الموقع.

اتأمل الآن الصفحة العامة وهي تأتي بأفكار مثيرة. فأحد الاصدقاء يكتب ان تلفزيون سوريا يحتفل بفوز رئيس روسيا وكأنه من بيت الاسد. صديق آخر يسجل: مبنى البرلمان الجديد سيضم مساكن للنواب ومقرات للكتل وبناية لفضائية المجلس واخرى لجريدته وقاعة تتسع لألفي شخص واخرى لـ٧٠٠. يا سلام.

اكثر من صديق يحث الآخرين على ملاحظة لقاء احمد الجلبي مع قناة الاتجاه ويقول انه يستقطب جمهورا غفيرا في الفيس، وكل من فاته الحوار على الشاشة سيكون في وسعه متابعة تفاصيله المتعلقة بهدر المال، عبر موقع مارك زوكربيرغ هذا.

هناك صديق يتأفف من استيراد العراق ١٨ ألف سيارة ايرانية بملايين الدولارات، في وقت يكافح العالم لتطويق "الجمهورية النووية" اقتصاديا.

وفي اطار "الاحلام" هناك صورة لميريل ستريب امام البرلمان البريطاني وهي تروج لفيلمها المهم عن مرغريت تاتشر.. بينما احدهم يسأل: متى تأتي نجمة هوليوود لتقف امام برلماننا؟

والاحلام لا تتوقف، فصديق آخر يتحسر على انتشار مدارس الباليه في السليمانية، ويسأل: متى يتعلم اطفالنا العرب الباليه؟ فيرد عليه ثالث بإطلاق جرس انذار مؤلم بعد انباء عن مصائر مروعة لقيها شباب متهمون بأنهم من "الايمو".. والقاتل مجهول كالعادة وحلم التعايش بعيد المنال في المجتمعات شبه "البدائية".

وأخيرا فإن هناك من أعرب عن استيائه حيال "نظرية جديدة في الامن القومي" يتحدث عنها القيادي في حزب الدعوة خضير الخزاعي، الى جوار تعليقات حول كتاب جديد لوزير التعليم العالي وضع فيه "خارطة طريق للعراق".

وهذا غيض من فيض سيجعلنا حتى حين مدمنين رسميين على الفيس هذا.. في انتظار الخطوة التالية التي سيعبث الغرب من خلالها بكل عاداتنا الحياتية، ولعله ينشئ لنا "حيطانا" اكثر تطورا، تكثف المسيرة الخيالية التي قطعها بنو البشر من جدار الكهف وما ينقش عليه، حتى جدار زوكربيرغ.

الشذر لـ(المدى): أغلب المعتقلين لن يشملوا بالمقترح

المصالحة البرلمانية تعلن عن خيبة آمالها تجاه العفو العام

□ بغداد / المدى

أعربت لجنة المصالحة والمسألة والعدالة في مجلس النواب عن خيبة أملها تجاه مقترح قانون العفو العام، محذرة من إقراره بالصيغة الموجودة لدى اللجنة القانونية، وقالت انه لن يشمل عددا كبيرا من المعتقلين لاسيما الموقوفين وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب استنادا الى شهادة ما يعرف بالمخبر السري. وكانت الحكومة قد أبدت في تشرين الاول من العام الماضي عدم رضاها عن مشروع قانون العفو العام المطروح حاليا في مجلس النواب. وحسب بيان رسمي ،فإن مجلس الوزراء قرّر وعبر مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، مفاتحة مجلس النواب لإشعاره بسحب مقترح العفو العام أو التريث في تشريعه الذي هو موضوع مناقشة في مجلس النواب بغية عرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

وقال رئيس اللجنة قيس الشذر لم يضف شيء من مقترحاتنا على قانون العفو العام بخصوص اعداد المشمولين به"، معربا عن اسفه "لعدم شمول الكثير من الموقفين وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب، وتابع في تصريح لـ(المدى) "اغلبهم لم يرتكب جريمة تستحق ان تكون ارهابية لكن بسبب الاحداث الامنية التي شهدتها البلاد خلال سنوات الاحتقان الطائفي وبالتالي لن يشملوا بهذا المقترح"، مستدركا "لم نكمل القراءة الثانية للعفو حتى اللحظة فلايزال باب النقاش مفتوحا واحتمالات التعديل واردة". توقع الشذر ان تستكمل القراءة الثانية للمقترح الأسبوع المقبل واردف "اذا ما وجدت ضرورة لاجراء تعديلات وتوافق عليها فسيعمل مجلس النواب على وضعها ولكن الاجواء لا تدل على هذا الامر، كنا نأمل ببداية صفحة جديدة والانتهاء من ملفات عالقة كثيرة".

وعن الشرائح التي ستشمل بالعفو قال رئيس لجنة المصالحة "المدانون بالجرائم الجنائية وما هو دون ذلك".

ورغم ظهور معالم الأسى على الشذر لعدم تمكنه من ادراج الكثير من التعديلات لكنه قال "ان التفاؤل امر واجب في عملنا حتى نستطيع التخفيف من كاهل عوائل المعتقلين".

بالمقابل، فقد اكد التيار الصدري، صاحب مقترح العفو العام، على اهمية القانون، معتبرا ان الصيغة الحالية الانسب لانها لا تشمل الذين تلطخت ايديهم بدماء العراقيين. النائب الصدري جواد الحسناوي "هناك توافق كبير بين الكتل السياسية على اقرار العفو العام"، نافيا في اتصال هاتفي مع (المدى) امس وجود عرقلة من قبل الحكومة، "ان الجميع يدرك اهمية هذا القانون لما له من تأثير على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وعكس ما قاله الشذر "ان جميع مطالب الكتل اخذت بعين الاعتبار باستثناء تلك التي تطالب باطلاق سراح الذين تلطخت ايديهم بدماء العراقيين فهو امر مستبعد".

ويرى خبراء قانونيون أن قانون العفو العام فيه عدد من الثغرات القانونية، إذ إنه من الممكن أن يشمل بعض المتهمين بأعمال إرهابية وجرائم قتل وخطف من خلال الصيغة التي كتب بها مشروع القانون، والتي أقرب ما توصف بـ (المرنة والمطاطية).

رفضت مناقشة الموازنة لحين صدور قرار المحكمة

الحكومة تعد للمالكي الملفات المطروحة مع الكويت

□ بغداد / المدى

ميناء مبارك ابرز المعلقات المطروحة بين البلدين

أعلن مجلس الوزراء أنه قرر تشكيل لجنة وزارية لإعداد الملفات العالقة مع الكويت والتي سيبحثها رئيس الوزراء نوري المالكي مع الجانب الكويتي الأسبوع المقبل، رافضا مناقشة الموازنة داخل المجلس لحين رد المحكمة الاتحادية على القانون الذي اقره البرلمان في وقت سابق. ويزور المالكي الكويت في ١٤ من الشهر الجاري لبحث عدة ملفات عالقة بين البلدين وإمكانية إيجاد الحلول لها خصوصا تعويضات حرب الخليج الثانية والحدود البرية والبحرية وقضية ميناء مبارك التي خلقت نوعا من التوتر السياسي بين بغداد والكويت خلال الأشهر الماضية. وأعلنت الكويت عن استعدادها لطي صفحة الماضي والبدء بصفحة جديدة من علاقاتها الخارجية مع العراق على أسس الاحترام المتبادل وهو موقف شاطرها فيه العراق عبر تصريحات رئيس الحكومة نوري المالكي. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مجلس الوزراء قرر تشكيل لجنة وزارية لبحث الملفات العالقة بين جمهورية العراق ودولة الكويت".

وأضاف أن "اللجنة ستقوم بتحضير كافة الأولويات المطلوبة بما يُمكّن الوفد الحكومي الذي سيزور الكويت برئاسة رئيس مجلس الوزراء يوم ١٤ آذار الجاري، من التفاوض مع الجانب الكويتي لإيجاد الحلول التي تحفظ مصالح العراق وشعبه وإنهاء الإشكالات التي تعترض تطور العلاقة الإيجابية بين البلدين والشعبين وإنهاء المشاكل الموروثة".

وترفض الكويت خروج العراق من طائلة الفصل السابع لمجلس الأمن الدولي لحين الإيفاء بالتزاماته تجاهها فيما يخص ثلاثة ملفات هي قضية المفقودين الكويتيين والأرشيف، فضلا عن قضية ترسيم الحدود بين البلدين.

ومن الممكن أن تؤثر مفاوضات الجانبين خلال زيارة المالكي على قرار سيتخذه مجلس الأمن الدولي في حزيران يونيو المقبل بشأن إمكانية خروج العراق من طائلة الفصل السابع.

وفي سياق آخر اعلن المستشار القانوني لرئيس الوزراء نوري المالكي اليوم الثلاثاء ان موازنة عام ٢٠١٢ لن يتم مناقشتها مجددا في مجلس الوزراء. وكانت وزارة التخطيط قد ذكرت في وقت سابق أن موازنة عام ٢٠١٢ سيتم مناقشتها في مجلس الوزراء من جديد لتخفيض الدفع بالآجل من ٢٧ مليار دولار إلى ١٨ مليار دولار . وقال فاضل محمد جواد في تصريحات صحفية امس إن " مجلس الوزراء لم يطرح اليوم في اجتماعه الأسبوعي ملف الموازنة وقرر إرسال ملاحظاته على الموازنة إلى المحكمة الاتحادية". وأضاف أن " اجتماع مجلس الوزراء العراقي اتفق على عدم طرح ملف الموازنة من جديد في اجتماعاته والاعتماد على رد المحكمة الاتحادية بشان اعتراضاته على بعض فقرات الموازنة".

وأعلنت الحكومة أنها قررت التوجه إلى المحكمة الاتحادية لحسم فقرات الموازنة التي ليست من صلاحية مجلس النواب إجراء تغييرات عليها. وتنص المادة ٦٢ من الدستور العراقي ان" يُقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لإقراره". وتنص الفقرة الثانية من نفس المادة ان" لمجلس النواب، إجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة، وتخفيض مجمل مبالغها، وعند الضرورة ان يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات".

وأشار إلى أن " مجلس الوزراء سينفذ فقرات الموازنة التي يتفق فيها مع مجلس النواب، لكنه سيلجأ إلى المحكمة الاتحادية لحسم بعض الفقرات التي يرى أنها ليست من تخصص مجلس النواب بحسب ما ينص عليه الدستور العراقي، والأمر لا يتعلق بنقض أو رفض الموازنة ."

وكان مجلس النواب العراقي قد صادق خلال جلسته التي عقدها في ٢٣ شباط/فبراير على موازنة العام ٢٠١٢ والتي بلغت ١١٧ تريليون دينار عراقي بما يعادل نحو ١٠٠ مليار دولار أميركي. وأعلنت الحكومة الاتحادية، الثلاثاء الماضي انها ستجري تعديلات على البنود التي اضافها مجلس النواب على موازنة عام ٢٠١٢ لتكون منسجمة مع السياقات القانونية والدستورية.